الدول العربية في توجيه ارادته واستثمار طاقاته وحل مشاكلهم قد تعثر بشدة خلال السنوات الاخيرة... [و] ان الاتجاه العام لحل النزاعات والصراعات الاساسية، التي استنزفت قوى الشعوب العربية خلال السنين الثلاثين الاخيرة، كالاتجاه الى حل القضية الفلسطينية، وايقاف حرب الخليج، والمحاولات الجادة الاخيرة لتسوية أزمة لبنان؛ هذا الاتجاه يدفع الشعوب العربية، الآن، للالتفات الى الداخل، واعادة ترتيب البيت، واعادة البناء والتعمير، والتطلع الى ادراك ما فاتها بسبب هذه الصراعات؛ وبالتالي، يصبح التفكير في خلق هذه التجمعات الاقتصادية طبيعياً... [حيث] يمكنها مواجهة الكيانات الدولية القوية التي يتجه اليها العالم المتحضّر الآن» (ابراهيم نافع، **الأهرام**، ١٩٨٩/٢/٢٠، ص ١ ـ ٣).

ورأى آخر، ان هناك «توجهاً جديداً في الوطن العربي... [هو] التوجة الى التكتلات بديلاً من التضامن المتعذر والمتعثر... وربما كان هذا التوجه أقل، من حيث المستوى، من التوجه الذي ساد بين العرب في الخمسينات والستينات... لكنه، بالتأكيد، أكثر تطوراً وفائدة، من التوجه الانفرادي الانقسامي الذي ساد [في] الساحة العربية منذ أواسط السبعينات حتى الآن... لكن مستقبل هذه التكتلات الاقتصادية الجديدة يبقى في موضع الشك، حتى على الصعيد الاقتصادي؛ فاذا كان مجلس التعاون الخليجي، وبرغم التقارب السياسي بين أطرافه، لم يحقق الكثير على المستويين، السياسي والاقتصادي، واقتصرت انجازاته على المستوى الأمني، فكيف يكون الوضع بالنسبة الى كتل تقول دولها ان ما يجمعها هو الاقتصاد فقط من دون السياسة ؟» (غسان مكحّل، **السفير**، ١٩٨٩/٢/١٦، ص ٩).

من جانب آخر، رأى البعض ان «ولادة هذه الصيغة الاتحادية الجديدة تكشف عن تطور في العقل السياسي العربي يأخذ شكل الواقعية الجديدة في الممارسات السياسية؛ وهو تطوّر يؤسس لتحولات لا تقتصر على الراهن العربي، بل لها الشكل الاستراتيجي، لأنها تنقل الحالة العربية من واقع الاختلاف والتناحر والتصادم والتجزئة الى حالة تحالفية ترتقي بالوضع الى مستوى متقدم من التعاون... والقراءة السياسية للاعلان عن قيام ' مجلس التعاون العربي ' لا بد من ان تنطلق من جملة أحداث تفرض نفسها في اللحظة السياسية الراهنة، من بين أهمّها: أولاً، ان اطراف المجلس الرئيسة معنية برسم المرحلة السياسية لما بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية؛ ثانياً، ان الاطراف نفسها تطمح الى المشاركة الفعلية في التأثير على التطورات الجارية في الشرق الاوسط؛ ثالثاً، ان تطور هذا المجلس وتوسيعه بانضمام سوريا اليه يصبح أشبه ' بمرجعية ' سياسية لدول شرق المتوسط العربية» (خالد حرفوش، **الصيّاد**، العدد ٢٣١٢، ١٩٨٩/٢/٢٤، ص ٢٨). وهذه التحولات المتمثلة باقامة تكتلات اقتصادية، حيث «يتقدم الشعار الاقتصادي، ليحل، في مجال المبررات، مكان شعار تحرير فلسطين المستهلك (فكرة دول المواجهة)، أو مكان الشعار السياسي المحبط (الوحدات الاندماجية)... يعكس، على صعيد آخر، سريان الموجة السلمية في المنطقة، بمعزل عن الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها، والانتصار الواضح لاتجاه تولي منظمة التحرير الفلسطينية وحدها للشأن الفلسطيني» (جهاد الزين، **السفير**، ١٩٨٩/٢/١، ص ١).

ورأى مراقب سوري ان الاتجاه الحالي في المنطقة العربية هو تعبير عن «الوضع العربي المتخاذل الذي التهى بقضاياه القطرية على حساب القضية المركزية... [ولذا]، فان الانتفاضة شكلت، وستشكل، الى أمد طويل، على ما يبدو، الخيار العربي الوحيد لمواجهة اسرائيل، من جهة، ولتوفير الشروط التي قد تساعد الامة العربية على الالتفات الى قضيتها المركزية ومواجهة عدوها المصيري [من جهة أخرى]» (الياس خوري، **البعث**، ١٩٨٩/٢/١٧، ص ٢)؛ لكن «الشعب الفلسطيني بدون مساندة الأمة العربية والاسلامية لن يتمكن من التقدم في نضاله المشروع» (من مقابلة مع صلاح خلف، **مصدر سبق ذكره**)؛ اذ ان «استمرار الانتفاضة، من ناحية، وبقاء الموقف السياسي الفلسطيني المتحرك، ووجود حد أدنى من التضامن العربي المؤيد والدافع للتحرك الفلسطيني [من ناحية أخرى، سيفرضان]... على الاميركيين والاسرائيليين شروط انعقاد المؤتمر الدولي»